أساليب تطبيقية في تحليل مؤشرات التنمية الأقليمية
– أقليم النجف نموذجا –

عمار عبد العظيم شكر الخزرجي
معاون رئيس أبحاث
وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
Ammarplanning80@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

التنمية الاقليمية هي الاداة الفاعلة في تقليل هذا التباين بين مؤشرات التنمية وتحقيق مستوى الرفاهية لأية منطقة كانت، فهي تعمل على إعادة التوزيع الاقليمي للاستثمارات ونشر ثمار التنمية بين مختلف مناطق الاقليم بصورة عادلة، وتهدف الدراسة الى قياس درجة التفاوتات الاقليمية في مجالات التنمية بقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق إقليم النجف من خلال استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، وتشخيص درجة أولوية التنمية بين مناطقها، وان اهم ما توصلت اليه الدراسة هو وعدم وجود عدالة اقليمية في توزيع الدخول بين الافراد بين مناطق الاقليم، وتبين ان قضاء النجف هو أفضل الاقضية حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة، ثم يأتي بعده قضاء الكوفة ثم المناذرة، وظهر وجود علاقة قوية موجبة ما بين عدد السكان والتخصيصات أذ بلغت (٠,٩٨%)، بينما كانت العلاقة او قوة الارتباط ما بين درجة التنمية والتخصيصات عكسية (-٠,٨٦%)، واهم توصيات الدراسة هو أن تكون الأولوية في التنمية والتطوير لقضاء الكوفة ذو المؤشرات التنموية المتوسطة، ثم يأتي من بعده المناذرة ضمن فئة المؤشرات التنموية المنخفضة ثم قضاء النجف والذي كان ضمن فئة مؤشرات التنمية الأفضل من خلال الاهتمام بالبعد الاقليمي في توزيع الاستثمارات الحكومية، مع إعطاء دور للقطاع الخاص لإقامة مختلف المشاريع في المناطق المحرومة والمتخلفة تنمويا واقتصاديا، وتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيعهم على الاستثمار فيها وفق الإمكانات والمزايا المتاحة فيها. وأن الاستثمارات يجب ان تتوجه نحو الخدمات الأساسية في كافة الاقضية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الإقليمية، السياسات المكانية

المقدمة

التنمية عملية تلجأ اليها الدول النامية بغية استغلال مواردها الاقتصادية سواء الكامنة او المتاحة للوصول الى زيادة الدخل القومي والذي ينعكس في النهاية في زيادة متوسط

نصيب الفرد من هذا الدخل، فهي "كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع".

أن مشكلة التباين الاقليمي وثنائية التنمية نتيجة سيادة المركزية، أدى إلى خلل في ميكانيكية التنمية، ما جعلها تنحاز اقليميا الى المناطق الغنية، فتجعلها تستقطب اغلب الاستثمارات وتتوافر فيها أكثر الخدمات وأفضلها، كله أسهم في ترسيخ الفجوة والتفاوت الاقليمي للتنمية بين الاقاليم والمدن من جهة وبين مناطقها من جهة اخرى، وبما ينعكس على ظهور هيكل اقليمي يتميز بوجود مدن غنية ومدن وارياف فقيرة تعاني تخلفاً في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لها، سوآءا من خلال خدمات البنى الارتكازية ومستويات دخول السكان من جهة، ومن جهة اخرى فأن ما تعانيه تلك المراكز الحضرية الكبيرة من ازمات سكن ومواصلات وخدمات، كل هذه المشكلات جعلت الحاجة قائمة الى الاهتمام بالبعد الاقليمي لعملية التنمية، لإعادة توزيع السكان والثروات والاستثمارات، على النحو الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق البلد بدلا من تركيزها على مناطق دون أخرى، وظهور الحاجة الى التخطيط والتنمية الاقليمية من خلال التأكيد على بعديها الأساسيين (الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية).

مشكلة الدراسة

وجود تباين اقليمي في مستويات التنمية في أقليم النجف وعدم التوازن التنموي (الاقتصادي، والاجتماعي، والسكاني) بين مناطقه كافة.

فرضية الدراسة

من خلال تحديد مستوى التنمية بالاعتماد على مؤشرات تنموية اقليمية سيسهم في تحديد سياسات تنموية اقليمية مقترحة، تؤدي الى تقليل التباين التنموي بين مناطق الإقليم المقدس باستخدام مؤشرات تنموية محددة.

هدف الدراسة

قياس درجة التفاوتات الاقليمية في مجالات التنمية بقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الاقليم من خلال استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي، وبيان التحولات الاقليمية والتغير في درجة أولويات التنمية بين مناطقها، والتي من خلالها يمكن وضع السياسات الاقليمية الملائمة لتوزيع الاستثمارات والمشاريع التنموية المستقبلية بالاعتماد على حجم التفاوتات الاقليمية للتنمية فيها.

منهجية الدراسة

استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي والكمي والقياسي لمعرفة مدى التباينات بين المؤشرات المعتمدة على مستوى مناطق الاقليم بشكل عام.

حدود الدراسة

- الحدود الاقليمية: أقليم النجف بكافة مناطقه.
- الحدود الزمانية: الى سنة ٢٠١٣.

المصطلحات المستخدمة في الدراسة

التنمية، بدءا (التنمية) عملية تلجأ اليها الدول النامية بغية استغلال مواردها الاقتصادية سواء الكامنة او المتاحة للوصول الى زيادة الدخل الوطني والذي ينعكس في النهاية في زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فهي "كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع خلال فترة من الزمن (عبد الوهاب ،١٩٨٠، ص ٤٨،٧٦، ٨٠، ١١٢،١١٥،١٣٠)

التنمية الاقليمية، هي التعبير ال اقليمي لخطط وبرامج التنمية، والوعاء الذي يحوي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لها. وليس معنى ان تكون نتاج لهذه البرامج والخطط ولكنها جزء لا يتجزأ منها يتفاعل مع الأبعاد الأخرى؛ من خلال مجموعة من العلاقات متعددة المستويات والاتجاهات.

أن سياسات التنمية الإقليمية الاقليمية تتعامل مع قضايا اقتصادية واجتماعية محددة وتشمل هذه القضايا، الأصول والموارد الطبيعية والبشرية والعلاقات والروابط بين هذه العناصر والتي تحدد الطرق المميزة للحياة وكيفية استغلال الموارد، أذ تتفاعل هذه القضايا مع الأبعاد الإقليمية والاقليمية من اجل تحقيق تنمية إقليمية شاملة.

ويجد الكثير من الباحثين أن التنمية الإقليمية والتنمية الاقتصادية وجهين لعملة واحدة، أذ يمثل دعم التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لزيادة القدرة التنافسية للأقاليم والمحافظات وقدرتها على المنافسة في جذب الاستثمارات.

ولتحقيق التنمية الاقليمية الناجحة فأن من الأولويات الرئيسة على مستوى المحافظة أو الإقليم دعم التطوير في البنية الأساسية الاقتصادية (BRA (The Border Regional Authority) 2004) ؛ أذ يمثل عنصر أساسي لجذب الاستثمارات المولدة لفرص العمل Job creating investments لتعويض النقص في فرص العمل الحالية او لسد الحاجة الى فرص عمل مستقبلية، وما يستتبع من مجموعة التأثيرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الاقليمية.

ويعد البعد الاقليمي الأساس الذي ترتكز عليه التنمية الإقليمية أذ انه بفعل هذا البعد تتحول جهود التنمية في المجالات المختلفة الى جهود غير فعالة وغير ملموسة؛ أذ لم تنجح عدد من دول العالم وخاصة النامية منها في تحقيق أهدافها التنموية لإهمالها العوامل الاقليمية spatial والموقعية locational في برامج وخطط التنمية لديها. ويزيد من أهمية

البعد ال اقليمي تعامل الكثيرين مع التنمية الاقليمية على انها حلقة الوصل بين مستويين تنمويين هما المستوى الوطني والمحلي.

وكثيرا ما تعد التنمية الاقليمية الإطار الذي يتم من خلاله تحويل السياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية الى برامج وإجراءات تنموية محلية. وترتكز التنمية الإقليمية على بعد آخر هو البعد الترابطي (العلاقات الحاكمة) والذي يتناول تفاعل الإنسان مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاقليمية.

التنمية الاقليمية والقطاعية

سيطرت نظرة تقليدية على سياسات الدول النامية تجاه التنمية الاقليمية خلال فترة ما بعد الاستقلال للكثير منها في القرن العشرين، أذ ركزت على دور المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية في تعزيز النمو الاقتصادي القومي والتحول الى الاقتصاد الحضري الصناعي (Hans. 1964)ورغم تغير أوضاع هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، الا ان سياساتها التنموية استمرت قائمة على فرضية أن زيادة الروابط بين الاقتصاديات الريفية والحضرية ستؤدي الى تنمية المناطق الريفية UNDP(United Nations Development Programme) 2000 أدت هذه النظرة التقليدية للتنمية الاقليمية الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها: الدعم المتواضع للإنتاج الزراعي، وإتباع نماذج التيار الرئيس للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني التي نظرت للزراعة كمصدر محدود للنمو الاقتصادي تفتقر الى أ اقليميات الصناعة الحضرية على دفع عجلة التنمية، والنظر ضمنيا الى الحياة الريفية باعتبارها مرحلة عابرة في تاريخ.

البعد الاقليمي في العملية التخطيطية الشاملة

ارتكزت العملية التخطيطية في العراق، مدةً طويلة على البعدين القطاعي والزماني، أي الاهتمام كان بربحية المشروع وتأثيراته خلال مدة زمنية معينة، وتفتقر الى البعد الثالث وهو البعد الاقليمي في عملية التخطيط (كامل، التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية مؤشرات عن التجربة العراقية ، ١٩٩٨، ص٦٤) .

وقد نجم عن ذلك تفاوت كبير في مستويات التنمية اجتماعيا واقليميا، وركزت خطط التنمية ومنذ الخمسينيات على الاستغلال الأفضل للموارد الاولية والسيطرة على توجيه الاستثمارات على وفق مسوّغات الكفاءة الفنية للاستثمار، تماشيا مع أسلوب التخطيط المركزي الذي كان سائدا في العملية التخطيطية على وفق آلية التدرج الهرمي من الاعلى الى الاسفل. وتأثرت هذه الخطط بذلك مما نتج عنها قوة الجذب نحو المراكز الحضرية الكبرى، بفعل اقتصاديات الموقع والوفورات الخارجية (كامل، التخطيط الاقليمي- تأثيرات الحرب وآفاق المستقبل، سنة ٢٠٠٢، ص٤٧).

فتركزت الاستثمارات فيها وأسهمت كثيراً في توسيع الفجوة في مستويات التنمية بين مناطق البلد المختلفة، فهناك مناطق متخلفة عن المعدل العام للدخل، وفي البنيان ألارتكازي، والخدمات العامة، وتركز نمو السكان، وقد ادى ذلك الى التفاوت الكبير في مستويات التنمية (كامل ، الموقع الصناعي بين آلية النظام الرأسمالي ومتطلبات التنمية في الدول النامية ، ١٩٩٤، ص ص ٤٧-٤٨) .

وكل هذه المشاكل جعلت الحاجة قائمة الى الاهتمام بالبعد ال اقليمي لعملية التنمية وذلك لإعادة توزيع السكان والثروات والاستثمارات، على النحو الذي يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق القطر بدلا من تركيزها على مناطق دون اخرى.

وظهور الحاجة الى التخطيط الاقليمي اللامركزي من خلال تأكيده العدالة الاجتماعية بجانب الكفاءة الفنية للاستثمار، ويبين المخطط (١) الابعاد الثلاثة للعملية التخطيطية ومراحل ومستويات التخطيط التي تؤدي الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، كما يبين المخطط اهمية البعد ال اقليمي في العملية التخطيطية.

مخطط (١) الأبعاد الثلاثية لعملية التخطيط

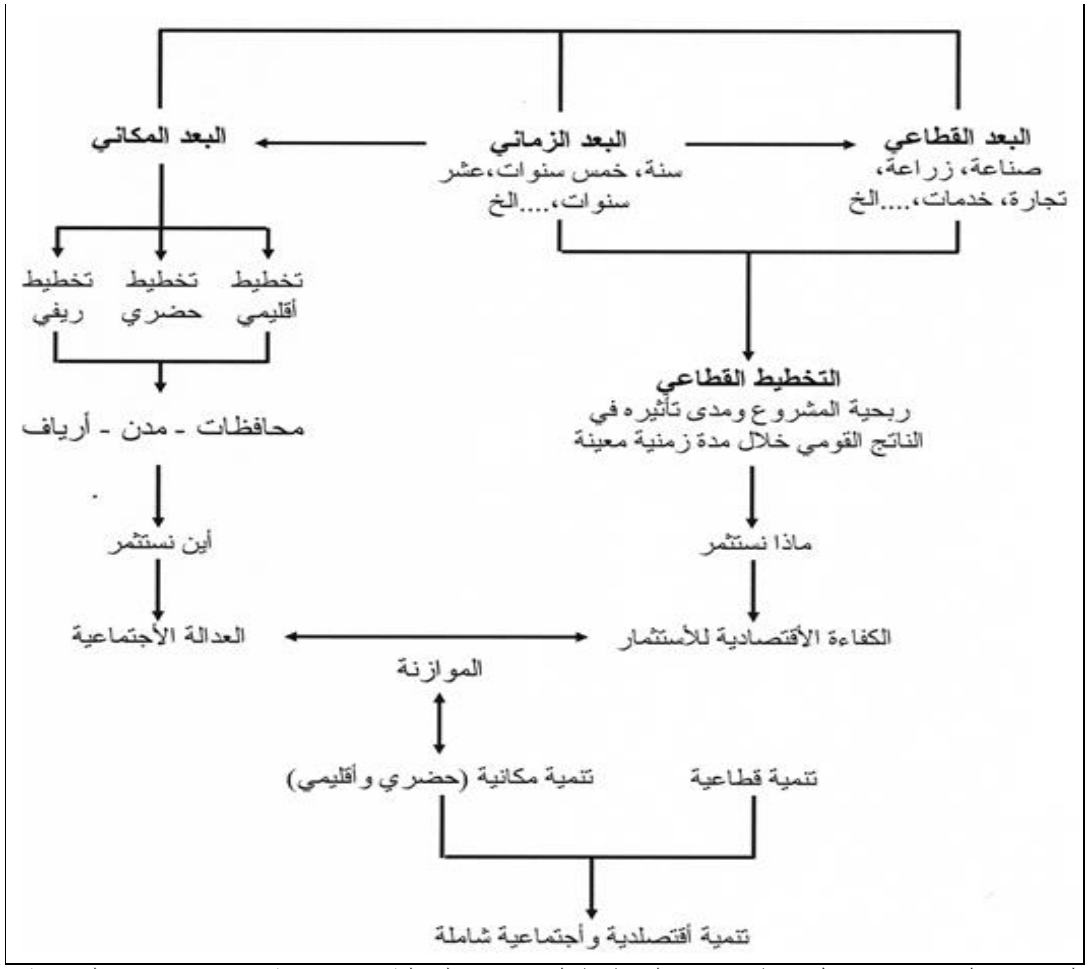

المصدر/ الكناني، د. كامل كاظم بشير، التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية، مؤشرات عن التجربة العراقية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٣٣)، بغداد، ١٩٩٨.

البعد الاقليمي في تخطيط الاستثمارات

لم تعد المحاصصة القطاعية للاستثمار قادرة على استكمال العملية التخطيطية للاستثمارات، بل أن الوقوف عندها يجعل العملية التخطيطية للاستثمارات عائمة، تضلُ طريقها في أغلب الأحيان في الوصول إلى التنمية المطلوبة، وجني أكبر عائد لها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، سواء على الأمد البعيد أم القريب.

وما ظاهرة التباين في مستويات التنمية الاقليمية، إلا نتيجة لإهمال البعد ال اقليمي في عملية تخطيط الاستثمار، ما تسبب في تركز النشاطات الاقتصادية والخدمات بمرور الزمن في مناطق معينة دون غيرها، لاسيما المدن، الأمر الذي أوجد مناطق متطورة وأخرى متخلفة ضمن حدود البلد الواحد، أو حتى الإقليم الواحد (رسول ، الموازنة الاقليمية في التنمية ، ١٩٨٥، ص٦) . وبذلك أصبحت المناطق المتطورة تتنامى قدراتها في توفير الاقتصادات الخارجية، مما جعلها مؤهلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) للنشاطات الاقتصادية التي تُوَقع فيها. وتكمن خطورة هذا التركيز للاستثمارات والنشاطات الاقتصادية في أماكن دون غيرها فيما يأتي (رسول ، مأزق التنمية – العدالة الاجتماعية أم الكفاءة الاقتصادية ،١٩٨٥، ص ص ١٥٤. ١٥٥) :

- تركز السكان وهجرتهم إلى أماكن تركز الاستثمارات لاسيما المدن الكبرى مما أوجد ظاهرة المدينة الطاغية (Primate City).
- إن هذا التركز في توزيع الاستثمارات أدى إلى التباين في مستويات التنمية بين مناطق وأقاليم البلد الواحد، تمخض عن ظاهرة الثنائية (Dualism) على المستوى ال اقليمي، إذ تكون هناك مناطق قليلة مترفة يتمتع سكانها بارتفاع مستوى الدخل وارتفاع في مستوى الخدمات قياساً بمناطق أخرى تعاني من التخلف والتدهور وتدني مستوى الدخل والخدمات.
- تجاهل المدن الصغيرة وإهمالها كمناطق مرشحة لتوقيع المشروعات، ومن ثمّ عدم قدرتها على منافسة المدن الكبرى في تحقيق شروط الكفاءة الاقتصادية.

لقد أصبح هذا التباين الاقليمي في مستويات التنمية سمة عالمية لمختلف الأنظمة الاقتصادية على مر العصور خلال مراحل تطورها، وكان ينظر إليها والطريقة التي يتم التعامل معها حسب طبيعة النظام الاقتصادي. ففي النظام الرأسمالي يرى الاقتصاديون الرأسماليون أن تنمية متوازنة في كل مناطق البلد تحدث بصورة تلقائية، دون تدخل أجهزة الدولة، وان وضع أي سياسة أو استراتيجية للتنمية يجب أن يرتبط بآلية السوق، وهذه الأخيرة تقوم بتوزيع الاستثمارات بشكل مثالي على مناطق وأقاليم الدولة (محمد ، المدخل إلى التخطيط الحضري والاقليمي، ١٩٨٦، ص٥٧) .

الواقع التنموي لإقليم النجف

تعد مدينة "النجف" من المدن التاريخية المهمة التي تمتد جذورها الى ما قبل الاسلام لمدة زمنية طويلة، أن تاريخ هذه المدينة المقدسة تعود الى عصور سبقت ميلاد السيد المسيح (عليه السلام).

أن لهذا البعد التاريخي للمدينة جعلها تكون مركز استقرار واستقطاب كبير وكان له تأثير على هيئتها الحضارية أهمية تاريخية خاصة بين مدن العراق والعالمين العربي والإسلامي برزت هذه الأهمية منذ بدأ الخليقة إذ شرفها الباري عز وجل، على احتواء أثرها جسدي ادم ونوح (عليهما السلام) وقبري هود وصالح (ع) وفي ذلك دلالة واضحة على ما لهذه الأرض من أهمية موغلة في القدم، وكانت أهمية "النجف الاشرف" كظهر الكوفة عاصمة أمير المؤمنين الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) والدولة الإسلامية أيام خلافته الميمونة ووجود ضريحه الشريف المطهر فيها أعطى أهمية لها.

موقع ومساحة أقليم النجف

يقع أقليم النجف في الجزء الجنوبي الغربي من جمهورية العراق بين دائرتي عرض (٥٠-٢٩,٥) و (٢١-٣٢) شمالا وخطي طول (٥٠-٤٢) و (٤٤-٤٤) شرقا يحده من الشمال اقليم بابل وكربلاء ومن الشرق اقليمي الديوانية (وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ٢٠٠٩، ص٣) والمثنى ومن الغرب اقليم كربلاء ومن الجنوب الحدود الدولية مع السعودية، أذ تبلع مساحة الاقليم (٢٨٨٢٤) كم٢ (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، ٢٠١٢-٢٠١٣، الأحوال الطبيعية) وتشكل نسبة ٦,٦% من مساحة البلد البالغة (435052) ألف كيلومترمربع (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المصدر نفسه) ويقع من مساحة الاقليم بحدود ٥% من السهل الرسوبي و(٩٥%) ضمن الهضبة الغربية ويتميز اقليم النجف بموقعه الذي جعل له صلة قوية مع اقاليم الفرات الأوسط حيث أنها تقع عند اقصر طريق موصل بين السهل الرسوبي والهضبة الصحراوية، خريطة (١) موقع اقليم النجف من العراق.

سكان أقليم "النجف" للمدة (١٩٩٧-٢٠١٣)

بلغ سكان الاقليم حسب تعداد عام **١٩٩٧** (٧٧٥٠٤٢) نسمة يشكلون نسبة (٣,٥%) من سكان العراق، عدد الذكور (٣٨٣٢٥١) نسمة أي بنسبة (٤٩,٤%) من مجموع سكان الاقليم وبنسبه جنس قدرها (٩٨) ذكر لكل ١٠٠ أنثى، أما الآناث فقد بلغ عددهم (391791) نسمة أي بنسبة (٥٠,٦%) من مجموع سكان الاقليم. ووصلت الكثافة السكانية للأقليم المقدس (٢٧) فردا في الكيلومتر المربع الواحد.

خريطة (١) موقع اقليم النجف من العراق

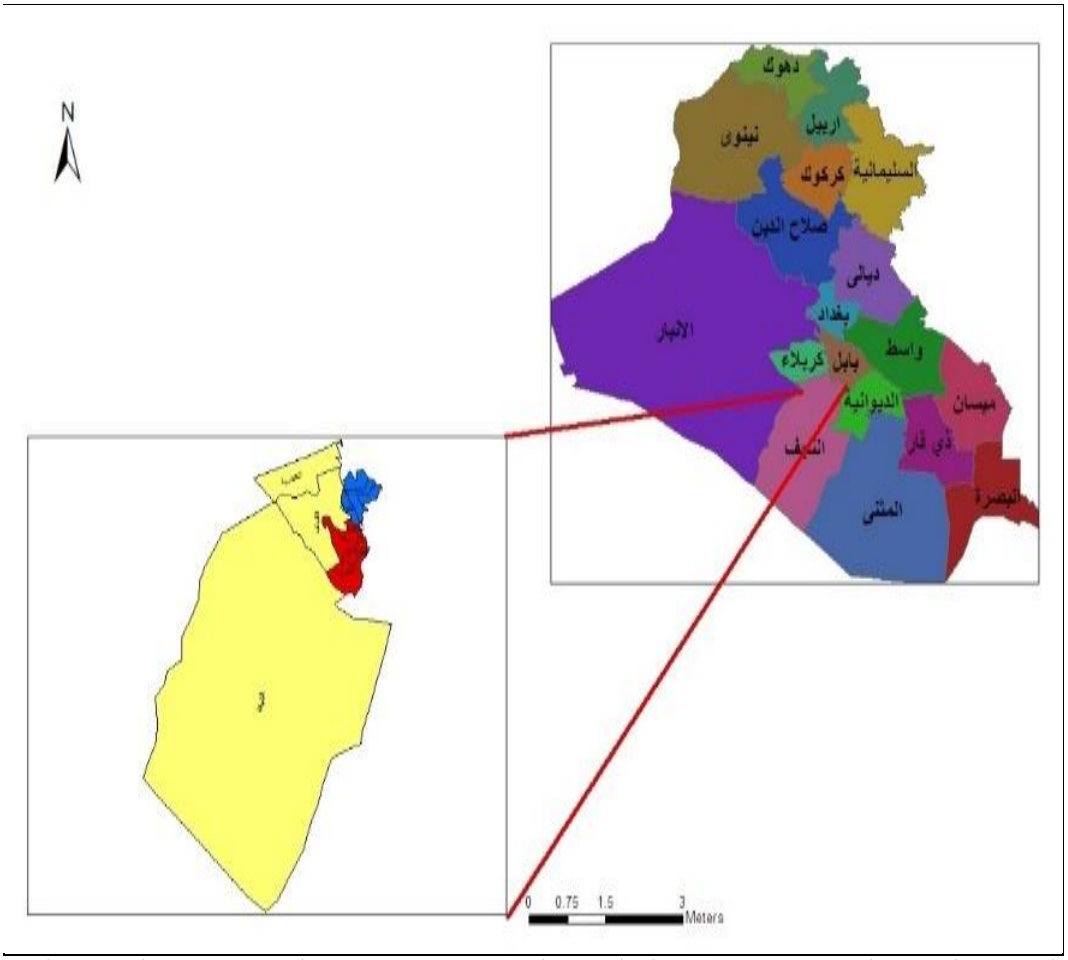

المصدر/ الباحث بالتعاون مع شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ٢٠١٥.

بلغ عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (٣٤١٠٠٦) نسمة أي بنسبة قدرها (٤٤%) من مجموع سكان الاقليم، ويشكل الذكور منهم نسبة (45.4%) من مجموع الذكور فيها. أما عدد السكان في العمر (١٥-٦٤) سنة فقد بلغ (404138) نسمة أي بنسبة قدرها (52.1%) من مجموع السكان في الاقليم، يشكل الذكور منهم (51.2%) من مجموع الذكور فيها. أما السكان الذين أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر فقد بلغ (29898) نسمة أي بنسبة قدرها (3.9%) من مجموع سكانها (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، ١٩٩٧)

أما العام ٢٠١٣ فبلغ سكان الاقليم (1354180) نسمة، عدد الذكور (686476) نسمة أي بنسبة (٥٠,٧%) من مجموع سكان الاقليم وبنسبه جنس قدرها (١٠٣) ذكر لكل ١٠٠ أنثى، أما الآناث فقد بلغ عددهم (667704) نسمة أي بنسبة (٤٩,٣%) من مجموع سكان الاقليم. جدول (١) سكان إقليم النجف حسب البيئة والجنس والوحدات الإدارية لعام ٢٠١٣.

جدول (١) سكان إقليم النجف حسب البيئة والجنس والوحدات الإدارية لعام ٢٠١٣

القضاء	الوحدة الادارية	حضر			ريف			مجموع		
		ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
النجف	مركز قضاء النجف	346777	341771	688548	13243	12461	25704	360020	354233	714253
	الحيدرية	8522	8399	16921	17265	16246	33511	25787	24645	50432
	الشبكة	216	213	428				216	213	428
	المجموع	355515	350383	705898	30508	28707	59216	386023	379090	765113
الكوفة	مركز قضاء الكوفة	79496	78349	157845	33389	31418	64807	112885	109767	222652
	العباسية	6618	6523	13141	37697	35471	73168	44315	41994	86309
	الحرية	5733	5650	11383	9074	8539	17613	14807	14189	28996
	المجموع	91847	90522	182369	80160	75428	155587	172007	165950	337957
المناذرة	مركز قضاء المناذرة	14721	14509	29230	29022	27309	56332	43744	41818	85562
	الحيرة	8456	8334	16790	10342	9732	20074	18798	18066	36864
	المشخاب	14227	14022	28249	29610	27862	57472	43837	41884	85721
	القادسية	2949	2906	5855	19118	17990	37108	22067	20896	42964
	المجموع	40353	39771	80124	88093	82893	170986	128446	122664	251110
المجموع		**487716**	**480676**	**968391**	**198760**	**187028**	**385789**	**686476**	**667704**	**1354180**

المصدر/ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات السكان، ٢٠١٣.

من خلال تحليل الجدول أعلاه يتبين أن هناك تباين في توزيع السكان في الأقضية لعام ٢٠١٣، إذ توجد أقضية فيها عدد السكان بنسبة كبيرة تفوق الأقضية الأخرى، كقضاء النجف الذي يحتل المرتبة الأولى في عدد السكان ثم يليه قضاء الكوفة ثم قضاء المناذرة.

الأنشطة الاقتصادية في أقليم النجف

أولا: النشاط الزراعي

يحتل النشاط الزراعي في إقليم النجف مكانة متميزة نظرا لما يتمتع به الاقليم من موارد زراعية كثيرة، إذ يضم الاقليم مساحات لزراعة المحاصيل الرئيسة كالقمح والرز والشعير الى جانب بساتين النخيل المنتشرة على جانبي الأنهار والجداول، وعادة يرافق هذه البساتين زراعة أشجار الفاكهة.

أما الثروة الحيوانية في الاقليم فهي متنوعة موزعة بين السهل الرسوبي إذ يضم إعدادا من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز، ونجد أن في الجهة الغربية تسود تربية الإبل وبالنسبة للدواجن فهي تربى في مختلف الاقضية، وأيضا وجود تربية الأسماك فيها.

وأن غالبية الأراضي الزراعية في الاقليم المقدس مخدومة بالري وقنوات البزل، ما يجعلها أكثر ملائمة للنشاط الزراعي، ويوجد فيها شبكة قنوات ري وبزل متشعبة وقنوات مبطنة ولكون قربها من نهر الفرات جعل مساحات كبيرة منها لديها حصة مائية.

ثانيا: النشاط الصناعي

تتوزع المنشآت الصناعية ما بين الصغيرة التي تقع في أكثر الأحيان بقرب من مركز المدينة أما الكبيرة فهي تتوزع في أطراف مدينة النجف وهي أكثر الأحيان تقع في الاقضية والنواحي وبهذا فأنها تكون خارج المدينة. واستحوذت على الاقليم (النجف) الصناعات الغذائية والنسيجية والخشب. وتطورت الصناعات في الاقليم أثر المقومات المحلية المتوفرة

فيها من حيث توفر المواد الأولية والأيدي العاملة. أن الهيكل القطاعي الصناعي في الاقليم قد شمل جميع فروع الصناعة التحويلية بسبب توافر المقومات الأساسية اللازمة لنشأتها وتطورها في هذا الإقليم من طرق نقل وخامات معدنية ومارد بشرية ووجود معامل ومصانع لمختلف أنواع الصناعات.

ثالثا: النشاط السياحي

أن أقليم النجف يمتاز بتنوع وتتعدد الموارد السياحية، وخصوصا السياحة الدينية بكونها تحتضن مرقد أمير المؤمنين الأمام علي أبن أبي طالب "عليه السلام" ومزارات ومقومات سياحية أخرى. ويكاد يمثل كل مورد منها على انفراد مشروعا وعاملا للجذب السياحي، وبما يشجع المستثمرين على بناء الفنادق والمدن السياحية (عمار ، تقويم كفاءة تنفيذ الحكومات المحلية لبرنامج تنمية الأقاليم وتحديد الأدوار التنموية للحكومة الاتحادية ،٢٠١٧، ص ص ٦٠-٦١) .

تشخيص وتحليل مؤشرات التنمية الاقليمية ومؤشر الرفاهية حسب القضاء لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

واقع وتحليل المؤشرات التنموية

لبيان واقع التنمية الاقليمية في أقليم النجف، وسيتم اعتماد مجموعة من المؤشرات التنموية لغرض بيان تلك التباينات والتفاوتات التنموية بين اقضيتها. ولغرض معرفة حجم التباين التنموي بين أقضية ومناطق الإقليم فقد تم تقسيمها الى ثلاثة مجموعات او أصناف، وهي كالآتي:

١. **مجموعة المؤشرات السكانية والاجتماعية.**
٢. **مجموعة المؤشرات الاقتصادية.**
٣. **مجموعة المؤشرات الخدمية.**

والجدول (٢) واقع المؤشرات التنموية لأقليم النجف لعام ٢٠١٣، وهي كالآتي:

- عدد السكان.
- حصة الفدر من الاستثمارات (ألف دينار).
- دخل الفرد (ألف دينار).
- متوسط حجم الاسرة (فرد).
- معدل النشاط الاقتصادي (بعمر +١٥ سنة).
- نسبة الفقر (%).
- نسبة الامية بعمر ١٠ سنوات فأكثر.
- نسبة الاسر الذين يملكون سكن.

- نسبة الاسر الذين يتصلون بإمدادات المياه.
- نسبة الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي.
- عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- نسبة التحضر.

جدول (٢) واقع المؤشرات التنموية لأقليم النجف لعام ٢٠١٣

محافظة النجف الاشرف	القضاء	المؤشرات السكانية والاجتماعية						المؤشرات الاقتصادية				المؤشرات الخدمية	
		عدد السكان	نسبة التحضر	نسبة الفقر (%)	متوسط حجم الاسرة (فرد)	نسبة الامية بعمر ١٠ سنوات فاكثر	نسبة الاسر الذين يملكون سكن	حصة الفرد من الاستثمارات (الف دينار)	دخل الفرد (الف دينار)	معدل النشاط الاقتصادي بعمر ١٥ + سنة فاكثر	عدد المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	نسبة الاسر الذين يتصلون بامدادات المياه	نسبة الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي
	النجف	765113	92.3	13.9	6.4	17.6	61	386.9	287.8	54.6	1413	95.8	27.3
	الكوفة	337957	53.9	10.2	6.6	18.7	57.5	190.1	217.2	55.4	265	91.7	14.8
	المناذرة	251110	31.9	14.4	6.8	24.6	62.8	307.2	192	53.8	232	99.1	5.6
	المجموع	**1354180**	**71.5**	**12.8**	**6.6**	**20.3**	**60.4**	**323.0**	**232.3**	**54.6**	**1910**	**95.4**	**20.6**

المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات أقليم "النجف" لعام ٢٠١٣.

التركيب السكاني لأقليم (النجف) للمدة (١٩٩٧-٢٠١٣)

تعد دراسة التركيب السكاني ذات أهمية كبيرة في الدراسات السكانية والتنموية التخطيطية، كونها توضح بشكل كبير كافة التغيرات التي تحدث وتؤثر في السكان من هجرة وفئات السن للمجتمع المدروس ومدى قدرتها في توفير القوى العاملة اللازمة للتنمية وأعالة أفراد المجتمع (عباس ، سكان الوطن العربي دراسة ملامحه الجغرافية وتطبيقاته الجغرافية،٢٠٠١، ص٣٥٣)

ويتبين من تحليل الجدول (٣) بأن نسبة الفئة العمرية الواقعة ما بين (٠-١٤) لعام ١٩٩٧ بلغت ٤٣,٢% وفي ٢٠١٣ بلغت ٣٧,٢% في الحضر اذ انها تراجعت نسبتها بمقدار (٦%)، اما في الريف فقد كانت نسبتها في العام ١٩٩٧ ٤٧,٠% و٤٤,٧% في العام ٢٠١٣، وأيضا نلحظ تراجعها بمقدار (٢,٣%). اما الفئة العمرية الواقعة ما بين (١٥-٦٤) فقد كانت في العام ١٩٩٧ ٥٣,١% بينما في العام ٢٠١٣ بلغت ٥٩,٦% وهذا يدل على اتساع هذه الفئة في مجتمع الاقليم في المناطق الحضرية.

اما في المنطقة الريفية ولنفس الفئة فقد كانت نسبتها (٤٨,٨%) في العام ١٩٩٧، وفي العام ٢٠١٣ بلغت ٥٢,٨% وبارتفاع عن العام المقارن بـ (٤%). وبالنسبة للفئة العمرية (+٦٥) فأن نسبتها وصلت في العام ١٩٩٧في الحضر ٣,٧% وفي ٢٠١٣ بلغت نسبتها ٣,١% مما يشير الى انخفاض نسبتها عن العام المقارن بـ (٠,٦%). اما في الريف فقد وصلت نسبتها ٤,٣% في ١٩٩٧ وفي٢٠١٣ وصلت الى ٢,٥% وبأنخفاض بلغ نسبته (١,٨%) عن ١٩٩٧. فيما كان **معدل النمو المركب** لعام ٢٠١٣ لفئة (٠-١٤) (٣,٣%)، ولفئة (١٥-٦٤) بلغت معدلها (٥,٢%)، وللفئة (+٦٥) بلغ معدل النمو فيها الى (٣,١%) ولعموم مناطق الاقليم كمعدل بلغ (٤,٣%) للمناطق الحضرية. اما في الريف فكانت نسبته

للفئة العمرية المحصورة بين (٠-١٤) (٣,٥%) ومقارنتها بنسبة الحضر فنجد زيادة عنه بمقدار (٠,٣%)، وللفئة (١٥-٦٤) بلغ معدلها (٤,٥%) وعند مقارنتها بنسبة الحضر كمعدل نجد انخفاضها عن المناطق الحضرية وبنسبة (٠,٧%). اما فئة الكبار (+٦٥) فقد كان معدل النمو المركب فيها (٠,٠٣%) أذ نلحظ انخفاضها مقارنة بنسبة الحضر بمقدار (٣,٠%).

جدول (٣)

التركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية لأقليم النجف للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣)

السنة	الحضر				الريف			
	0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع	0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع
1997	227472	279929	19681	527082	104973	108962	9523	223458
2013	360521	577637	30232	968390	172515	203713	9561	385789
معدل النمو السنوي المركب	3.3	5.2	3.1	4.3	3.5	4.5	0.03	3.9

المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات (١٩٩٧- ٢٠١٣).

والجدول (٤) التركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية والجنس لأقليم النجف للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣).

جدول (٤)

التركيب السكاني حسب البيئة والفئة العمرية والجنس لأقليم النجف للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣)

السنة	البيئة	الذكور				الاناث			
		0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع	0 - 14	15 - 64	65 +	المجموع
1997	الحضر	115503	136897	8230	260630	111969	143032	11451	266452
	الريف	54085	52244	4430	110759	50888	56718	5093	112699
2013	الحضر	183533	289208	14974	487715	176987	288429	15258	480674
	الريف	90882	103674	5357	199913	76195	100038	5357	181590

المصدر/ الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات اقليم "النجف" (١٩٩٧- ٢٠١٣).

الهرم السكاني لأقليم "النجف"

أن شكل الهرم السكاني لأي بلد أو مدينة يعطي صورة واضحة عن حالة السكان والظروف التي مروا بها والتي تؤدي على نحو تقليص أو استطالة فئة معينة، وفي النهاية الهرم السكاني يعبر عن حالة المجتمع الديموغرافي (عبد علي، وعبد مخور،١٩٨٦، ص٣٢٨)، شكل (١) الهرم السكاني لإقليم "النجف" لعام ٢٠١٣. ونستنتج من شكل الهرم السكاني لإقليم "النجف" لعام ٢٠١٣، ما يأتي:

- ❖ وجود القاعدة العريضة التي تدل على فتوة المجتمع في أقليم "النجف"، وان نسبة الذكور الى الاناث هي نسبة متقاربة.
- ❖ ارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات لاسيما من كبار السن، إذ إن القاعدة العريضة التي تمثل معدل المواليد العالية والنهاية المدببة لشكل الهرم تؤكد ارتفاع نسبة الوفيات بين كبار السن.

شكل (١) الهرم السكاني لإقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

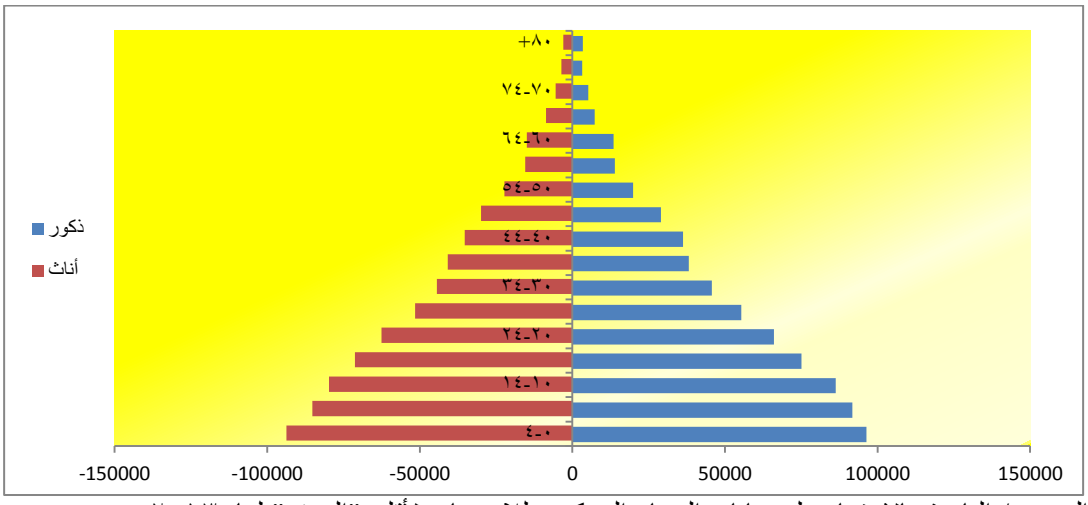

المصدر/ الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣.

- إن النهاية المدببة للهرم السكاني للأقليم المقدس تدل على إن نسبة فئة كبار السن من الأعمار الكبيرة من (٦٥) فأكثر قليلة جدا نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة بين المسنين، نتيجة عدم الاهتمام بها وتقديم الرعاية لهم.
- تكون النهاية الغير مدببة الظاهرة في بعض الاهرامات من حاصل مجموع فئات العمر من (٨٠– ٨٤ و٨٥–٨٩ و٩٠ فأكثر) أذ نلحظ أن هذه النهاية التي تكون اوسع نسبيا من الفئة العمرية (٧٥–٧٩) تتلاشى بتقدم السنين بسبب الظروف التي مر بها البلد من حصار اقتصادي، فضلا عن الحروب كون هذه الفئة تحتاج الى عناية خاصة وتوفير البيئة الصحية لهم وتوفير المستلزمات الحياتية والصحية.

الهبة الديموغرافية (السكانية) في أقليم "النجف"

وهي تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الانجاب، بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الاطفال وصغار السن والمعالين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والانتاج المجموعة الاكبر. وبمعنى اخر فأن معدل النمو السكان النشيطين اقتصاديا في الفئات العمرية (١٥–٦٤ سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن ١٥) وكبار السن ٦٥ عاماً فأكثر"، او تبلغ حجم الاهمية النسبية لكل الفئة حوالي ٦٠% من السكان.

ومن المتوقع أن يدخل العراق الهبة الديموغرافية في العقد القادم، والتي يدخل المجتمع فيها بعد ان يبلغ حجم السكان في سن العمل الذروة في الحجم مقابل أدنى حجم للسكان المعالين (الأطفال وكبار السن) وهذه المرحلة تدوم فترة معينة تم تحديدها بجيل بعدها يختل التوازن بين فئات السكان النشطين وبين السكان المعالين.

وهذا ايضا ما نجده في سكان أقليم "النجف" أذ وصلت الهبة الديموغرافية في العام ١٩٩٧ الى ما نسبته ٥١,٨%، وفي العام ٢٠١٣ بلغت ٥٧,٧%، جدول (٥) النافذة الديموغرافية لأقليم "النجف" للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣)، ما يشير الى ان هذه الفئة في الأقليم أصبح كبيرة باعتبارها الفئة الوسطى. وهذا ما يتوافق مع ما توصل اليه الدكتور علي عبد الامير ساجت في بحثه الموسوم، أذ بين ان سكان العراق عموما في الفئة العمرية (١٥-٦٤) فيها زيادة كبيرة في سن العمل لتصل الى ٦٠% (علي، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية والاقليمية استثمارها ، ٢٠١٦، ص١٢٣٦) .

وان هذا يرتبط بمتطلبات توفير العمل لهذه الفئة اذ ان من اولويات السياسة السكانية في العراق يجب ان يتم توجيه الاعمال وتوفيرها بأتباع سياسة لزيادة الاعمال والاستثمارات المحلية والاجنبية في المحافظة المقدسة بغية الاستفادة من الطاقات الكبيرة المتوفرة. فلا بد من وضع اولويات وسياسات لاستثمار هذه القوة البشرية كون الهبة الديموغرافية لا تحدث الا في خلال (٢٠-٣٠) سنة، وأن انتقالهم فيما بعد الى الفئة الاخرى سوف تترك اثار سلبية كبيرة أكثر من عدم استغلالها وبالتالي سوف تترك امور سلبية على المجتمع والاقتصاد المحلي في عموم الإقليم المقدس.

تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مما ينعكس ذلك على الوضع التعليمي والصحي.

جدول (٥) النافذة الديموغرافية لأقليم النجف للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣)

السنوات	النافذة الديموغرافية
1997	51.8
2013	57.7

المصدر/ احتسبت من قبل الباحث.

نسبة الاعالة العمرية لأقليم "النجف" للمدة (١٩٩٧-٢٠١٣)

وفي أقليم "النجف" بلغت نسبة الاعالة العمرية في عام ١٩٩٧ الى ٠,٩٣% وفي ٢٠١٣ الى ما نسبته ٠,٧٣%، أي أن هذه النسبة مقبولة او جيدة نسبيا، الجدول جدول (٦) نسبة الاعالة العمرية لأقليم "النجف" للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣).

جدول (٦) نسبة الاعالة العمرية لأقليم النجف للمدة (١٩٩٧ – ٢٠١٣)

السنوات	نسبة الاعالة العمرية
1997	**0.93**
2013	**0.73**

المصدر/ احتسبت من قبل الباحث.

الرفاهية الاقتصادية لأقليم النجف لعام ٢٠١٣

وهي ذات بعدين لغوي ويعني رغد الخِصب ولين العيش وسعته (ابن منظور، لسان العرب، بلا سنة نشر)، واقتصاديا ويقصد بها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية العامة الذي يمكن قياسه نقديا بطريق مباشر أو غير مباشر. وعلى اساس هذا التعريف يمكن ان تؤدي زيادة الرفاهية الاقتصادية الى زيادة الرفاهية العامة وكلما زاد الدخل الاقتصادي كلما كان هناك رفاهية (لسان العرب، ١٦٩٨/٣، المصباح ٦٠٩/٢، فقه الاقتصاد العام).

وقد تم استخراج نسبة مستوى الرفاهية الاقتصادية لأقليم "النجف" والتي بلغت (٩,١%) جدول (٧) مؤشرات تباين الدخل الإقليمي ومعامل جيني للدخل ومؤشر الرفاهية الاقتصادية بين المحافظات العراقية لعام ٢٠١٣، والذي تشير الى ان مستوى الرفاهية في اقليم "النجف" هو اعلى من متوسط الرفاهية في العراق والذي بلغ ٦,٢٧%، اما على مستوى الإقليم فهي نسبة متوسطة بشكل عام ومتباينة بين مناطقه، وان كانت نسبته تفوق بقية الاقاليم الأخرى، نتيجة خصوصية الاقليم المقدس دينيا وغيرها من الأسباب الأخرى التي قد تؤثر على او في المؤشر.

جدول (٧) مؤشرات تباين الدخل الإقليمي ومعامل جيني للدخل ومؤشر الرفاهية الاقتصادية بين الاقاليم العراقية لعام ٢٠١٣

المحافظة	تباين الدخل الإقليمي %	معامل GINI لتوزيع الدخل %	مؤشر الرفاهية الاقتصادية %
النجف	3.005	0.961	9.059
السليمانية	5.839	0.981	7.62
أربيل	6.109	0.982	6.903
بغداد	3.823	0.975	6.882
دهوك	3.356	0.976	6.425
صلاح الدين	1.484	0.973	4.928
الانبار	1.156	0.977	4.595
بابل	3.285	0.979	4.337
البصرة	2.025	0.981	4.251
كركوك	2.552	0.986	3.835
ذي قار	2.425	0.978	3.782
واسط	2.02	0.978	3.755
نينوى	3.815	0.98	3.554
كربلاء	1.804	0.987	3.101
ميسان	3.134	0.982	3.024
القادسية	2.145	0.982	2.777
ديالى	0.804	0.988	2.205
المثنى	1.621	0.998	0.33
العراق	**4.456**	**0.974**	**6.27**

المصدر/ تم احتسابها من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء لعام (٢٠١٣).

تباين الدخل الإقليمي في أقليم "النجف"

يعد مقياس معامل تباين الدخل الإقليمي Coefficient of Regional Income Disparities من اهم المقاييس التي تعكس بشكل دقيق وواضح مشكلة الفوارق الإقليمية ومدى التباين في مستويات التنمية الاقليمية بين مناطق الأقليم من جهة وبين الاقاليم من جهة أخرى، اذ يقارن هذا المعامل بين معدل الدخل الفردي على المستوى الإقليم ومعدل الدخل الفردي على سكان البلد نفسه. وان هذه الطريقة استخدمت بشكل واسع النطاق في مختلف الدول لقياس المشكلة، ومن مميزاته انه يسمح بالمقارنة بين مستويات التفاوت في معامل الدخل الفردي الإقليمي سوآءا على مستوى بلد او مجموعة بلدان (شوكت ، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي ، ١٩٨٧، ص ص ٤٩-٥١) ومن خلال الجدول (٨) معامل تباين الدخل الإقليمي لأقليم "النجف" وأقضيته لعام ٢٠١٣، فقد تم تطبيق المعادلة لهذا المعامل لقياس تباين الدخول للأفراد بحسب أقضية ومناطق أقليم "النجف" لعام ٢٠١٣.

جدول (٨) معامل تباين الدخل الإقليمي لأقليم "النجف" وأقضيته لعام ٢٠١٣

محافظة النجف الأشرف	القضاء	عدد السكان	الأهمية النسبية %	دخل الفرد (الف دينار)	(yi-y)	(yi-y)2	(yi-y)2fi/n	((yi-y)2fi/n)/yi
	النجف	765113	0.565	287.8	55.5	3080.25	1740.3	7.492
	الكوفة	337957	0.25	217.2	-15.1	228.01	56.9	0.245
	المناذرة	251110	0.185	192	-40.3	1624.09	301.2	1.296
	المجموع	1354180	1	232.3	0	0	0	9.033

المصدر/ أحتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات ٢٠١٣.

وقد تبين أن معامل التباين في الاقليم المقدس نسبته مرتفعة، اذ بلغ لعمومه (٣,٠٠٥)، وان توزيع الدخول لم يكن بعدالة تامة، ما يشير الى عدم عدالة توزيع الدخول فيها. وهو ما يشير الى التباين في مستوى دخول الافراد بين مناطق الإقليم، مما يتطلب وضع حلول وسياسات تخطيطية تضمن او تقلل هذا التباين الكبير في مناطق الإقليم المقدس، لا سيما وأن للأقليم خصوصية دينية كبيرة ويمكن استغلال هذه الميزة في جذب الاستثمارات ومعالجة البطالة وتوفير الخدمات الأساسية لجميع سكانه في أغلب مناطقه، ودعم الاقتصاد المحلي فيها.

معامل جيني THE GINI COEFFICIE لمحافظة "النجف الأشرف" لعام ٢٠١٣

يعد تعبيرا احصائيا لقيا درجة التباين في توزيع ظاهرة ما وأعتمد هذا المعامل في فكرته على منحنى لورنز حيث انه يساوي المسافة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي مقسوماً على المساحة تحت خط التساوي. وبهذا فأن قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر (في حالة التوزيع المتساوي أي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخول أو بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية) والواحد (في حالة سوء التوزيع التام أي عندما تذهب الدخول كافة

إلى وحدة واحدة فقط أي تدهور مستوى الرفاهية). وكلما ارتفعت قيمة معامل جيني دل ذلك على وجود تفاوت اشد في توزيع الدخول، أي كلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخول أقل والعكس صحية (Kemal Deyvis &others,1986, p427) ، وتم تطبيق المعادلة لهذا المؤشر، جدول (٩) معامل جيني لدخل الفرد (الف دينار) لإقليم "النجف" لعام ٢٠١٣.

جدول (٩) معامل جيني لدخل الفرد (الف دينار) لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

محافظة النجف الأشرف	القضاء	عدد السكان	الأهمية النسبية%	دخل الفرد (الف دينار)	الأهمية النسبية%	Si	Si-1	Si + Si-1	(Si + Si-1)* Ni
	النجف	765113	0.565	287.8	123.9	287.8	163.9	451.7	255.2
	الكوفة	337957	0.25	217.2	93.5	217.4	123.9	341.3	85.2
	المناذرة	251110	0.185	192	82.7	176.2	93.5	269.7	50
	المجموع	1354180	1	232.3	100		-100		390.4

المصدر/ احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء، بيانات ٢٠١٣.

وقد تبين أن نسبة معامل جيني لأقليم "النجف" (٠,٩٦١) وهو يشير الى وجود اختلاف وتباين عالي بين الأقضية في مستوى الدخول للأفراد. وهذا يبين أن معظم الدخول تتركز في مركز قضاء النجف لوجود مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية والتجارة وتوفر الخدمات والوظائف لمختلف القطاعات.

قياس درجة التنمية لأقضية اقليم "النجف"

إن التنمية الاقليمية أصبحت أمرا ضروريا والحد من ظاهر التباين التنموي واللاتوازن ما بين الأقاليم والمحافظات من جهة، وما بين مناطق الاقليم او المحافظة نفسها. ان التنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تشمل استراتيجية واعية وعمليات ذات غايات وأهداف محددة وطويلة الأمد، ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالأمكنة التي يراد تطويرها، معتمدة في ذلك على حجم ونوعية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعمرانية المتاحة للوصول الى الحالة التي يراد أن تصل بها درجة التنمية بين مناطق الإقليم المدروس. وان قياس التنمية وتحديد درجتها من الأمور الأساسية في تطور وتنمية ذلك المكان، اعتمادا على ما متوفر من إمكانات ومؤشرات تنموية اقتصادية واجتماعية وغيرها والترابطات فيما بينها، والتي قد تسهم في الوصول الى الحلول الناجعة لتقليل او الحد من ذلك التفاوت ما بين مناطقه (الإقليم).

مقياس درجة التنمية Development Degree

وهو أحد مقاييس التنمية اعتمادا على مؤشرات تنموية اقليمية للوحدات او الاقضية الإدارية الداخلة في التحليل لبيان درجتها التنموية، ويضرب مرتبة كل مؤشر بالدرجة التي تحصل عليها كل وحدة ادارية، فالمحافظة التي تحتل المرتبة الأولى هي التي تحصل على

اقل قيمة بهذا المؤشر والعكس صحيح، وقد تم اعتماد تصنيف ثلاثي المراتب لتحديد درجة الاقضية لأقليم "النجف".

مقياس مرتبة التنمية Development Rank

وهو أحد مقاييس التنمية اقليميا والذي يقيس المؤشرات اعتمادا على عدد مرات تكرار مرتبة القضاء في كل بحسب العوامل او المؤشرات المعتمدة في التحليل، وحسب التصنيف المرتبي الثلاثي وبافتراض ان قيمة المرتبة الأولى خمسة نقاط وقيمة المرتبة الثانية ثلاثة نقاط وقيمة المرتبة الثالثة نقطة واحدة، فالقضاء الذي يحتل المرتبة الأولى هو الذي يحصل على اعلى قيمة بهذا العامل او المؤشر والعكس صحيح.

مقياس حالة (مستوى) التنمية Development Status

هو أحد المقاييس المقترحة الذي يستخدم لقياس درجة التنمية الاقليمية في أقضية المحافظة المقدسة (النجف الأشرف) والذي يتم الحصول عليه عن طريق قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى فقط، وبحسب التصنيف الرتبي الثلاثي، ومن خلال الاخذ بالعوامل التي اعتمدت في التحليل ثم ضرب الناتج في ١٠٠، فالقضاء الذي يحتل المرتبة الأولى هو الذي يحصل على اعلى قيمة بهذا المؤشر والعكس صحيح (حسين ، التفاوت التنموي الاقليمي في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٧-٢٣٢) . ومن خلال تحليل الجدول (١٠) يتبين أن قضاء النجف قد حصل على المرتبة الأولى في مقياس درجة التنمية أذ بلغت (٣٢)، وفي مقياس مرتبة التنمية أيضا قد حصل على المرتبة الأولى وبقيمة وصلت (٣٠)، وفيما يخص مقياس حالة التنمية فأيضا احتلها قضاء النجف بحصوله على (٥٨,٧)، وفي صافي الترتيب التنموي نجد قضاء النجف هو المستحوذ أيضا على سلم الترتيب التنموي وبـ (١٨)، وهذا يعني ان قضاء النجف حسب المقاييس التي استخدمت قد اخذ أولى المراتب او التصنيف التنموي من بقية الاقضية الأخرى.

جدول (١٠) مقاييس التنمية لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

محافظة النجف الأشرف	القضاء	درجة التنمية IDD	مرتبة التنميةIDR	حالة التنمية IDS	صافي الترتيب التنموي SNI
	النجف	32	30	58.3	18
	الكوفة	57	23	16.7	25
	المناذرة	79	19	25	29

المصدر/ احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (٢) واقع المؤشرات التنموية لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣، وبموجب الطريقة الموصوفة في:

١- الشديدي، حسين احمد سعد، التفاوت التنموي الاقليمي في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٢٦)، ٢٠١٢، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.

٢- داخل، نجاح رسول وعبد الله، حسين علي، قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام ١٩٩٧، مجلة علوم ذي قار، المجلد (١)، العدد (٢)، ٢٠٠٨.

ثم جاء من بعده قضاء الكوفة أذ وصلت قيمته حسب مقياس درجة التنمية الى (٥٧)، وفي مرتبة التنمية (٢٣) بفارق (٧) نقاط عن قضاء النجف، بحسب مقياس حالة التنمية فكانت قيمته او الرقم الذي حصل عليه هو (١٦,٧)، وبالنسبة لصافي الترتيب التنموي فكانت قيمته بحسب هذا المقياس هي (٢٥). فيما احتل المركز او المرتبة الثالثة او الأخيرة من بين أقضية المحافظة المقدسة قضاء المناذرة اذ بلغ عدده فيما يخص مقياس درجة التنمية (٧٩)، وفي متربة التنمية الى ما قيمته الى (١٩)، وفي حالة التنمية بعدد (٢٥)، اما صافي الترتيب التنموي فكان (٢٩).

ومن الجدول (١١) تحديد مستويات التنمية الاقليمية لأقضية أقليم "النجف" لعام ٢٠١٣، تبين ان قضاء النجف هو أفضل الاقضية حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة وبموجب مقاييس التنموية المتعددة التي تم استخدامها في الدراسة، ثم يأتي بعده قضاء الكوفة ثم المناذرة.

جدول (١١) تحديد مستويات التنمية الاقليمية لأقضية أقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

الفئة التنموية	مقياس درجة التنمية IDD	مقياس مرتبة التنمية IDR	مقياس حالة التنمية IDS	مقياس صافي الترتيب SI
الاقضية ذات المؤشرات التنموية الأفضل	النجف	النجف	النجف	النجف
الاقضية ذات المؤشرات التنموية المتوسطة	الكوفة	الكوفة	الكوفة	الكوفة
الاقضية ذات المؤشرات التنموية المنخفضة	المناذرة	المناذرة	المناذرة	المناذرة

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه.

مما تقدم يتبين أن التباين الموجود بين بين مناطق الإقليم المقدس، هو نتيجة طبيعية لتركز السكان والأنشطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية ووجود الخدمات بكافة أنواعها في قضاء النجف الذي تمركز بالمرتبة الأولى بكافة المقاييس التي استخدمت في الدراسة وبحسب المؤشرات التي اعتمدت في التحليل، وهذا يشير الى أن السياسات التنموية والاستثمارات لم تتمكن من بعد من تقليل حدة هذا التباين بين مناطق الاقليم لا سيما أقضية الكوفة والمناذرة الذي أحتل المرتبة الأخيرة بالتصنيف للمقاييس.

اذ لا بد من اعتماد سياسة اقليمية تعتمد على توجيه الاستثمارات وتوفير الخدمات الأساسية الارتكازية في الاقضية الأخرى باستثناء قضاء النجف حتى يمكن ان تكون هنالك قاعدة او بيئة ملائمة لكافة الاعمال والمشاريع التنموية التي يمكن من خلال او عن طريقها دفع عجلة التنمية فيهما الى الامام، وكمرحلة أولى يجب ان تكون باتجاه قضاء النجف الذي

احتل الفئة التنموية المتوسطة، ثم بعده قضاء المناذرة ليكون بعد ذلك في حالة من التساوي او التقليل من التباين الموجودة بين مناطق إقليم النجف.

مصفوفة العلاقات وقوة الارتباط بين المتغيرات (المؤشرات التنموية) لأقليم "النجف " لعام ٢٠١٣

يتبين من تحليل الجدول أدناه ما بين درجة التنمية والتخصيصات المرصودة والتي لم تعتمد مؤشرات تنموية وانما فقط عدد السكان، أذ كانت القوة او العلاقة ما بين السكان والتخصيص وصلت الى (٠,٩٨%) وهي تشير الى قوة معامل ارتباط بيرسون ما بين التخصيصات وعدد السكان في الاقليم لعام ٢٠١٣، جدول (١٢) علاقات وقوة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول (١٢) علاقات وقوة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد السكان	التخصيصات	درجة التنمية
عدد السكان	1		
التخصيصات	0.98	1	
درجة التنمية	(-0.95)	(-0.86)	1

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المعتمدة في الدراسة بموجب برنامج SPSS 18 وباستخدام طريقة بيرسون لتوضيح علاقات وقوة الارتباط ما بين المتغيرات في الدراسة.

بينما كانت قوة العلاقة بين درجة التنمية والتخصيصات المرصودة ضعيفة جدا، أذ بلغت (-٠,٨٦%) وهي غير مقبولة تخطيطيا او في سياسات التخطيط والتنمية الاقليمية كونها اعتمدت فقط على مؤشر عدد السكان فقط. ويشير تحليل جدول (١٣) معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣، الآتي:

أظهرت نتائج تحليل علاقات معامل الارتباط Pearson للمتغيرات المدروسة ان متغير حصة الفرد من الاستثمارات X2 هو الأول ونسبة الفقر (%) هو الثاني X٧ كان له الأهمية النسبية في (قوة الارتباط) بين المتغيرات المدروسة في تحديد وتفسير درجة التنمية الاقليمية بين أقضية أقليم "النجف" لعام ٢٠١٣ ونسبها، أذ بلغت (١,١٦٢%) و(٠,٧٥٢%) على التوالي. مما يشير الى أهمية سياسة التخطيط في توزيع الاستثمارات ما بين أقضية الاقليم. أما الفقر فظهرت قوة ارتباط فنعتقد لأهميته وتأثيره في تحديد درجات ومستويات التنمية الاقليمية في الاقليم ومناطقه.

١. أشار التحليل الى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير عدد السكان X1 ومتغيرات دخل الفرد (الف دينار) X٥ وعدد المنشأت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة X١٢ ذلك يعني بأن دخول الافراد لها علاقة بعدد السكان في المكان الذي يكون فيه عالي ويجذب المزيد منهم كونهم الأبرز في حياة الفرد فبدون الدخل المتأتي من الاعمال

المختلفة للسكان تؤثر في تنميته وتطور مجتمعه، وأيضا عدد السكان له علاقة جيدة بعدد المنشآت الصناعية على مختلف أنواعها كونها احد أسباب الجذب وتوفر الوظائف الكثيرة للسكان مما يساعد على تجميعهم فيها او بالقرب منها، مما يتيح توزيع السكان وتنميتهم في المكان الذي تتموضع فيه.

جدول (١٣) معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة لأقليم "النجف" لعام ٢٠١٣

المتغيرات		x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10	x11	x12
عدد السكان	x1	1											
حصة الفرد من الاستثمارات	x2	.703	1										
نسبة التحضر	x3	.978	.539	1									
حجم الاسرة	x4	-.934	-.403	-.988*	1								
دخل الفرد	x5	.995*	.630	.994*	-.965	1							
معدل النشاط الاقتصادي	x6	.158	-.591	.360	-.500	.254	1						
نسبة الفقر	x7	.253	.866	.046	.109	.157	-.915	1					
نسبة الامية	x8	-.737	-.037	-.862	.930	-.800	-.784	.467	1				
نسبة الاسر الذين يملكون سكن	x9	.025	.728	-.184	.334	-.073	-.983	.973	.657	1			
نسبة الاسر المتصلين بشبكة مياه الشرب	x10	-.096	.641	-.301	.445	-.193	-.998*	.939	.743	.993*	1		
نسبة الاسر الذين يتصلون بشبكة الصرف الصحي	x11	.962	.481	.998*	-.996*	.984	.422	-.022	-.894	-.250	-.365	1	
عدد المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	x12	.991*	.792	.942	-.878	.973	.025	.380	-.640	.158	.038	.917	1
	أعباء المتغير (قوة الارتباط)	0.288	1.162	0.054	0.012	0.285	0.082	0.752	0.040	0.044	0.024	0.198	0.054

*. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).

المصدر/ من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS18 وباستخدام طريقة Pearson.

٢. لوحظ ان هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير نسبة التحضر X٣، ومتغير دخل الفرد (الف دينار) X٥، ومتغير الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي X١١. وهي علاقة منطقية كون ان نسبة التحضر لها علاقة قوية بدخل الافراد الذي يشكل حافز كبير لتطور وتنمية الانسان ورغبته بالارتقاء بالمستوى المعيشي والاقتصادي والتنموي والرفاه له ولأسرته، وبطبيعة الحال ان احد أوجه التحضر هو وجود او توفر الخدمات الأساسية للسكان ومن ضمنها خدمات الصرف الصحي.

٣. وجد ان هناك علاقة ارتباط قوية بين متوسط حجم الاسرة (فرد) X4 ومتغير نسبة الاسر المتصلين بشبكة الصرف الصحيX11. أي ان من خلال مخرجات التحليل بينت ان هنالك قوة علاقة بين متوسط حجم الاسر والافراد وبين خدمات الصرف الصحي، وهي حالة طبيعية في أي مكان وفي أي مجتمع، اذ فسر التحليل بأن خدمات البنى التحتية يجب ان تتوجه لها الاستراتيجيات والاستثمارات حتى يكون هنالك قاعدة أساسية لتوفير الخدمات للسكان وللمشاريع التي يمكن اقامتها، وان خدمات الصرف الصحي تعد الأولوية في صدارة توفير خدمات البنى التحتية مما لها علاقة مباشرة بحياة السكان المباشرة واليومية.

٤. ان هناك علاقة ارتباط قوية بين نسبة الاسر الذين يملكون سكن X٩، وبين متغير الاسر المتصلة بشبكة مياه الشرب X10 وهي علاقة معنوية مؤثرة. أي كلما زادت نسبة الاسر التي لديها مساكن زادت نسبة اتصالها بشبكة مياه الشرب. اذ لابد من توافر خدمات

للمناطق السكنية ومن أهمها مياه الشرب لاتصالها بحياة السكان والاسر بشكل مباشر. وهذا يؤكد على ان سياسات التنمية الاقليمية يجب ان تتوجه لاستكمال تلك المشاريع المرتبطة بها كونها عامل أساسي لأية مدينة يراد لسكانها التطور والرفاه، وبدونها لا يمكن ان تستقر اية مجموعة بشرية في اية مكان، كون مياه الشرب من أهم مقومات الحياة للأفراد في أية مكان وزمان .

٥. هناك علاقة ارتباط عكسية وقوية بين نسبة التحضر X٣ ومتغير متوسط حجم الاسرة (الافراد) X٤، وهذه نتيجة منطقية مؤثرة فيما بينهما، أذ كلما زادت نسبة التحضر قل او انخفض متوسط حجم الاسرة، وهذا أيضا ينطبق على الاختلاف في حجم الاسر بين المناطق الحضرية والريفية، وهي ذات معنوية تؤثر نسبة التحضر على متوسط حجم الاسرة.

٦. وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بين متغير متوسط حجم الاسرة (الافراد) X٤، ومتغير الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي X١١، وها يشير الى انه كلما ارتفع او ازداد مؤشر متوسط حجم الاسرة (الفرد) قلت او انخفضت نسبة الاسر المتصلة بخدمات الصرف الصحي، وهذا شيء مؤثر بين المتغيرين لأن ذلك مرتبط بحجم او عدد الاسر والافراد بتوفر خدمات الصرف الصحي، وكون اغلب مناطق الاقليم تعاني من نقص من هذه الخدمة او قلة الاحياء او المناطق المرتبطة بشبكة صرف صحي، وأيضا الضغط الكبير نتيجة تزايد اعداد الاسر في الوحدة السكنية الواحدة وضمها الى اكثر من اسر كل تلك الأسباب قد تؤدي الى الضرر بالشبكة وعدم استيعابها الى الحجم الكبير من الاسر نتيجة النمو السكاني المتزايد، فضلا عن ان اغلب شبكة الصرف الصحي توجد في المناطق الحضرية التي هي بالأساس تعاني من التقادم والضغط الكبير عليها، وان العلاقة مؤثرة بشكل كبير ومعنوية بطبيعة الحال.

الاستنتاجات

١. للوصول الى تحقيق تنمية اقليمية ناجحة فأن من الأولويات الرئيسة على مستوى الاقليم دعم التطوير في البنية الأساسية الخدمية والاقتصادية.

٢. استمرار وجود ظاهرة التباين في مستويات التنمية الاقليمية، نتيجة لإهمال البعد ال اقليمي في عملية تخطيط الاستثمار، ما تسبب في تركز النشاطات الاقتصادية والخدمات بمرور الزمن في مناطق معينة دون غيرها.

٣. وجود تباين في توزيع السكان بين مناطق الاقليم لعام ٢٠١٣، إذ توجد أقضية فيها عدد السكان بنسبة كبيرة تفوق الأقضية الأخرى، كقضاء النجف الذي يحتل المرتبة الأولى في عدد السكان ثم يليه قضاء الكوفة ثم قضاء المناذرة.

٤. ومن المتوقع أن يدخل العراق ومن ضمنه اقليم "النجف" الهبة الديموغرافية في العقد القادم، أذ وصلت الهبة الديموغرافية في الاقليم في العام ١٩٩٧ الى ما نسبته ٥١,٨%، وفي العام ٢٠١٣ ٥٧,٧%.

٥. تبين ان مستوى الرفاهية في اقليم "النجف" هو ٩,١% وهي نسبة اعلى من متوسط العراق، أذ حصل أقليم النجف على المرتبة الأولى متفوقة على جميع المحافظات، لكنها متباينة وغير كافية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة لجميع مناطقها ووحداتها الإدارية التابعة لها.

٦. نجد من خلال نتائج معامل الاختلاف لتباين الدخل الإقليمي للأفراد في إقليم النجف ومناطقه لعام ٢٠١٣، أن معامل التباين في الاقليم المقدس نسبته مرتفعة، اذ بلغ لعمومه (٣,٠٠٥)، وان توزيع الدخول لم يكن بعدالة تامة، ما يشير الى عدم عدالة توزيع الدخول فيها، وهو ما يشير الى وجود تباين في مستوى دخول الافراد بين مناطق الاقليم.

٧. تبين أن نسبة معامل جيني لأقليم "النجف" (٠,٩٦١) وهو يشير الى وجود اختلاف وتباين عالي بين الأقضية في مستوى الدخول للأفراد.

٨. تبين ان قضاء النجف هو أفضل الاقضية حسب المؤشرات التخطيطية التنموية المعتمدة في الدراسة وبموجب مقاييس التنموية المتعددة التي تم استخدامها في الدراسة، ثم يأتي بعده قضاء الكوفة ثم المناذرة.

٩. وجود علاقة قوية من خلال تحليل علاقات وقوة الارتباط (بيرسون) ما بين عدد السكان والتخصيصات أذ بلغت (٠,٩٨%)، بينما كانت العلاقة او الارتباط ما بين درجة التنمية والتخصيصات ضعيفة جدا، أذ بلغت (-٠,٨٦%).

١٠. بينت نتائج الدراسة وجود علاقات معامل الارتباط Pearson لمتغير حصة الفرد من الاستثمارات هو الأول ونسبة الفقر (%) هو الثاني، أذ كان له الأهمية النسبية في (قوة الارتباط) بين المتغيرات المدروسة في تحديد وتفسير درجة التنمية الاقليمية بين مناطق الإقليم (النجف) لعام ٢٠١٣ ونسبها أذ بلغت (١,١٦٢%) و (٠,٧٥٢%) على التوالي. وأشار التحليل أيضا الى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير عدد السكان، ومتغيرات دخل الفرد (الف دينار) ومتغير عدد المنشأت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وان هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين متغير نسبة التحضر، ومتغير دخل الفرد (الف دينار)، ومتغير الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي. والى وجود علاقة ارتباط قوية بين متوسط حجم الاسرة (فرد) ومتغير نسبة الاسر المتصلين بشبكة الصرف الصحي. وأشار التحليل الى أن هنالك علاقة ارتباط قوية بين نسبة الاسر الذين يملكون سكن، وبين متغير الاسر المتصلة بشبكة مياه

الشرب. ووجود علاقة ارتباط عكسية وقوية بين نسبة التحضر، ومتغير متوسط حجم الاسرة (الافراد). وان هنالك علاقة ارتباط عكسية قوية بين متغير متوسط حجم الاسرة (الافراد)، ومتغير الاسر الذين يتصلون بخدمات الصرف الصحي.

التوصيات

١. يجب أن تعتمد التنمية الاقليمية على ما موجود من موارد مادية وبشرية تستطيع من خلالها تحقيق رغبات المجتمع، وتوفير حاجياته ومتطلباته المختلفة، بما يضمن تحقيق عدالة في توزيع ثمارها على جميع سكانها وجميع أجزائها بصورة متوازنة ومتساوية.

٢. استغلال الموارد استغلالا مخططا ووفق خطط استراتيجية لسد حاجة السكان من الخدمات والاحتياجات الضرورية لهم، وبعكسه سوف يكون المجتمع او المدن غير قادرة على تلبية متطلباتهم المختلفة والمتزايدة، بشكل يضمن أن يكون جميع أفراده مشتركون في عملية التنمية.

٣. الاهتمام بالجانب أو القطاع الزراعي والصناعي والسياحي لتنمية المناطق المتخلخلة عمرانيا واقتصاديا ذات الإمكانات المؤهلة للاستثمار الصناعي بها، وتحقيق الموازنة للاستثمار ال اقليمي، والسعي لتقليل التفاوت التنموي الناجم عن تركز بعض الفعاليات الاقتصادية في مواقع دون أخرى، رغم توفر إمكانات الاستثمار فيها، ورفع كفاءة وحسن الاستثمار للموارد المتاحة.

٤. توجيه الاستثمارات نحو المناطق التي يكون فيها تواجد قليل للسكان معتمدة على الميزات النسبية والموارد الطبيعية فيها من أجل تنميتها وبحسب ما بينته نتائج المقاييس التنموية التي استخدمت بالدراسة والتي بينت أن تكون الأولوية في التنمية والتطوير لقضاء الكوفة ذو المؤشرات التنموية المتوسطة، ثم يأتي من بعده المناذرة ضمن فئة المؤشرات التنموية المنخفضة ثم قضاء النجف والذي كان ضمن فئة مؤشرات التنمية الافضل.

٥. الاهتمام بالبعد الاقليمي في توزيع الاستثمارات والموازنة بينها وبين الأبعاد القطاعية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الأقاليم وبين الوحدات الإدارية المحلية ضمن الأقاليم.

٦. توجيه الاستثمارات الحكومية وإعطاء دور ودعم للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لإقامة مختلف المشاريع في المناطق المحرومة والمتخلفة تنمويا واقتصاديا، وتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيعهم على الاستثمار فيها وفق الإمكانات والمزايا المتاحة فيها، وبما يتلاءم ورؤى وخطط التنمية الوطنية والمحلية والاقليمية بما يضمن تحقيق تنمية محلية واقليمية متوازنة لتنمية تلك المناطق بشكل تنموي مستدام.

٧. تركيز دور اللامركزية في مجالات توفير الخدمات الاساسية ومشاريع التنمية عن طريق نظرة شمولية متوازنة تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية اولاً والحد من الفقر والبطالة ثانياً.

٨. أهمية سياسات التخطيط في توزيع الاستثمارات ما بين مناطق إقليم النجف، والتي لها العامل الأبرز من خلال ما أستنتج في الدراسة، وان نسبة الفقر لها أهمية كبيرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية نظرا بتأثيره في كافة مستويات التنمية فلا من إيجاد حلول للقضاء على هذه المشكلة من خلال دعم وبرامج لتأهيلهم وتوفير المأكل والمسكن والوظائف حتى يكونوا منتجين في مجتمعهم وبالتالي يساهمون في عملية التنمية المحلية لمناطقهم ولا يكونوا أحد أسباب معوقات التنمية فيها.

٩. توفير الوظائف للسكان في الأنشطة الاقتصادية لا سيما الزراعة والتجارة والصناعة بكافة أنواعها لما لها دور كبير في جذب السكان والمساعدة في رفع دخولهم والتي تنعكس على المستوى المعيشي لهم، كون اغلب سكان إلاقليم (النجف) من الفئة النشطة، فلا بد من استغلالها وتوفير كافة الإمكانات التي تؤدي الى اخذ مكانتها في عملية التنمية وتوسيع مشاركتها فيها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي في المحافظة المقدسة، الامر الذي يؤدي على نحو الى استقرارهم وتنمية المكان الذي يتواجدون فيه وبالتالي تحدث تنمية شاملة فيه.

١٠. من خلال مخرجات التحليل في الدراسة بين التحليل بأن الاستثمارات يجب ان تتوجه نحو الخدمات الأساسية في كافة المدن والمناطق، وان توضع استراتيجيات وفق مدد زمنية لتحقيقها وتوفيرها. حتى يكون هنالك قاعدة أساسية لتوفير الخدمات للسكان وللمشاريع التي يمكن اقامتها، وان خدمات الصرف الصحي تعد الأولوية في صدارة توفير خدمات البنى التحتية مما لها علاقة مباشرة بحياة السكان المباشرة واليومية.

١١. بينت الدراسة من خلال تحليل مؤشراتها والأساليب التي استخدمت أن على سياسات التنمية الاقليمية ان تتوجه لاستكمال المشاريع المرتبطة بالوحدات السكنية او المناطق السكنية وخصوصا مياه الشرب بها كونها عامل أساسي لأية مدينة يراد لسكانها التطور والرفاه، وبدونها لا يمكن ان تستقر اية مجموعة بشرية في اية مكان، كون مياه الشرب من أهم مقومات الحياة للأفراد في أية مكان وزمان.

المصادر:

١. منظور، ابن . (بلا سنة نشر) لسان العرب ، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون ، المجلد الثالث ، دار المعارف ، مصر، القاهرة .

٢. الجابري، رسول فرج . (١٩٨٥) الموازنة الاقليمية في التنمية ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي، دراسة رقم (١٥٢) ، بغداد ، ص٦ .

٣. الجابري، رسول فرج . (١٩٨٥) مأزق التنمية – العدالة الاجتماعية أم الكفاءة الاقتصادية ، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٦، بغداد ، ص ١٥٤–١٥٥ .
٤. الجهاز المركزي للأحصاء ، بيانات محافظة "النجف الأشرف" للأعوام (١٩٩٧–٢٠١٣) .
٥. الخفاف، عبد علي . والريحاني، عبد مخور. (١٩٨٦) جغرافية السكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة ، ص ٣٢٨ .
٦. الداهري، عبد الوهاب . (١٩٨٠) الاقتصاد الزراعي، التعليم العالي والبحث العلمي، ص ٤٨، ٧٦ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٣٠ .
٧. ساجت، علي عبد الامير . (٢٠١٦) تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وا اقليمية استثمارها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٤٧)، العدد (٤)، ص ١٢٣٦ .
٨. السعدي، عباس فاضل . (٢٠٠١) سكان الوطن العربي دراسة ملامحه الجغرافية وتطبيقاته الجغرافية. ط١، مؤسسة الوراق، الأردن ، ص٣٥٣ .
٩. الشديدي، حسين احمد سعد . (٢٠١٢) التفاوت التنموي ال اقليمي في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٢٦) ، ص٢٢٧–٢٣٢ .
١٠. الكناني ، كامل كاظم بشير . (١٩٩٨) التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية مؤشرات عن التجربة العراقية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٣٣)، بغداد ، ص ٦٤ .
١١. الكناني، كامل كاظم بشير . (١٩٩٤) الموقع الصناعي بين آلية النظام الرأسمالي ومتطلبات التنمية في الدول النامية ، وقائع المؤتمر العلمي الثاني لمركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد ، ص ٤٧– ٤٨ .
١٢. شكر، عمار عبد العظيم . (٢٠١٧) تقويم كفاءة تنفيذ الحكومات المحلية لبرنامج تنمية الأقاليم وتحديد الأدوار التنموية للحكومة الاتحادية ، بغداد ، ص ٦٠– ٦١ .
١٣. شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، ٢٠١٥.
١٤. عبد القادر، محمد صالح. (١٩٨٦) المدخل إلى التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة البصرة، ص ٥٧
١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، ١٩٩٧.
١٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، ٢٠١٢–٢٠١٣، الأحوال الطبيعية.
١٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات السكان، ٢٠١٣.
١٨. وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، وحدة تخطيط محافظة "النجف الاشرف"، الواقع التنموي لمحافظة "النجف الاشرف"، ٢٠٠٩.
١٩. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، خطة دراسات الوزارة، دراسة رقم ٥٠٩، التباين في مستويات التنمية الاقليمية في القطر وطرق قياسها، د، شوكت، علي احسان، مدير أبحاث المعهد القومي للتخطيط، تشرين الثاني، ١٩٨٧، ص ٤٩– ٥١ .
20. BRA(The Border Regional Authority) 2004 Regional Planning Guidelines for the Border Region ,Cavan,Irleand.
21. Kemal Deyvis &others, General Equilibrium Models for Development policy, World bank, research publication, Washingtom,1986,p427 .
22. Singer ,Hans. 1964 The Generative versus Parasitic Role of Cities in Development, in Urban and Regional Planning W. Alonso and J. Friedmann, eds. Massachusetts: MIT Press.

23. UNDP(United Nations Development Programme) 2000 Rural_Urban Linkages: an Emerging Policy Priority, New York.

References:

1. Manzoor, Ibn. (Without Publication), The Tongue of the Arabs, by Abdullah Al-Kabeer and others, Volume Three, Dar Al-Maarif, Egypt, Cairo..

2. Al-Jabri, Messenger of Faraj. (1985) Regional Budget in Development, Ministry of Planning, Regional Planning Commission, Study No. (152), Baghdad, p6 .

3. Al-Jabri, Messenger of Faraj. (1985) The Predicament of Development - Social Justice or Economic Efficiency, Al-Rafidain Development Journal, No. 16, Baghdad, p154 – 155 .

4. Central Statistical Organization, data for the province of "Najaf al-Ashraf" for the years (1997-2013) . .

5. Al-Khaffaf, Abd Ali. And Rihani, Abdul Makhour. (1986) Population Geography, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Basra, p328 .

6. Al-Dahri, Abdel-Wahab. (1980) Agricultural Economics, Higher Education and Scientific Research, p48 ,76,80,112, 115,130 .

7. Sajit, Ali Abdul Amir. (2016) Changing the age structure of the population of Iraq and its relationship to the demographic and regional window of its investment, Journal of the College of Education for Girls, Volume (47), No. (4), p1236 . .

8. Al-Saadi, Abbas Fadel. (2001) Population of the Arab World, a study of its geographical features and its geographical applications. I 1, Al-Warraq Foundation, Jordan, p353 .

9. Al-Shadidi, Hussein Ahmed Saad. (2012) Regional development disparity in Iraq, with proposed development measures and mechanisms to confront it, The Planner and Development Magazine, No. (26), p227 – 232 . .

10. Al-Kanani, Kamel Kazem Bashir. (1998) Urban Planning and Social Justice Indicators of the Iraqi Experience, Bayt Al-Hikma, Free Table Series (33), Baghdad, p64 . .

11. Al-Kanani, Kamel Kazem Bashir. (1994) The Industrial Location between the Mechanism of the Capitalist System and Development Requirements in Developing Countries, Proceedings of the Second Scientific Conference of the Center for Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies, University of Baghdad, p47- 48 ..

12. Shukr, Ammar Abdul Azim. (2017) Evaluating the Efficiency of Local Government Implementation of the Regional Development Program and Defining the Development Roles of the Federal Government, Baghdad , p60- 61 . ،

13. GIS Division of Geographical Information Systems, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, 2015.

14. Abdul Qadir, Mohammed Saleh. (1986) Introduction to Urban and Regional Planning, University of Basra, p57 .

15. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, General Population Census, 1997 .

16. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Statistical Group, 2012-2013, natural conditions.

.17. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Population Estimates, 2013

18. The Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Planning Unit for the "Najaf al-Ashraf Governorate", the developmental reality of the "Najaf al-Ashraf Governorate", 2009.
19. Ministry of Planning, Regional Planning Commission, Ministry Studies Plan, Study No.509, Variation in Levels of Regional Development in the Country and Methods of Measurement, Dr. Shawkat, Ali Ihsan, Director of Research at the National Planning Institute, November, 1987, p49 – 51 .

Practical methods in analyzing regional development indicators Najaf province as a model

Ammar Abdul Azim Shukr Al-Khazraji
Research Associate Head
Ministry of Planning / Department of Regional and Local Development
Ammarplanning80@yahoo.com

Abstract

Regional development is the effective tool in reducing this disparity between the development indicators and achieving the level of prosperity of any region. It has been working on the regional redistribution of investments and spreading the fruits of development among different regions of the region in a fair manner. The study aims at measuring the degree of regional disparities in the areas of development in their economic and social sectors Najaf regions through the use of methods of descriptive and quantitative analysis, and the diagnosis of the degree of priority development between its regions, and the most important findings of the study is the lack of regional justice in the distribution of fits among individuals between the regions of the region, It was found that Najaf district is the best districts according to the developmental planning indicators adopted in the study, followed by the Kufa and Manathirah districts, and there was a strong positive relationship between population and the allocations at (0.98%). (-0.86%), and the main recommendations of the study is to be a priority in the development and development of the Kufa district with medium development indicators, And then comes Alnadhara in the category of low development indicators and then spend Najaf, which was within the category of indicators of development better through attention to the regional dimension in the distribution of government investments, giving the role of the private sector to establish various projects in disadvantaged and underdeveloped development and economic, and provide facilities to encourage them to investment in accordance with the potential and advantages available in them. And that investments should be directed towards basic services in all districts.

Key words: Regional development, spatial polices.